

صحارى مصر ووسائل استغلالها

محاضرة حضرة صاحب السمو الامير عمر طوسون باشا

خاضت الجرائد المحلية منذ عهد قريب فى مسألة استغلال صحارى مصر والطريقة الأجدى التى يمكن بها أن يكون هذا الاستغلال أجدى وأنفع لمصلحة القطر المصرى من الوجهة الأقتصادية فهذه الغاية وضعت هذه المحاضرة التى أشرف بالقائها على مسامعكم الآن وهى :

تنقسم صحارى مصر إلى ثلاثة أقسام وهى :

(١) شبه جزيرة سيناء (٢) صحراء العرب أو الصحراء الشروقية : (٣) صحراء لوبية

أو الصحراء الغربية

أما القسمان الأولان فليس لدينا معلومات كافية عنهما تمكننا من أن نصدر رأياً باتاً بأحسن الطرق وأصلحها لاستغلالها استغلالاً مجدياً نافعاً غير ان ما نعرفه بصددها من المعلومات العامة يدعوننا إلى الاعتقاد بأنهما أكثر استعداداً للتعيين منها للفلاحة وهذا الحكم عليهما يستثنى منه القسم الوسط من شبه جزيرة سيناء اذ يصلح لغرس مقادير وافرة من النخيل

أما صحراء لوبية فالجزء الواقع منها فى أراضى مصر يحده شمالاً البحر الأبيض المتوسط وغرباً برقه وجنوباً السودان وشرقاً وادى النيل وتبلغ مساحته ٦٦٣٣٠٠ كيلومتر مربع أو ١٥٧٨٩٤٠٠٠ فدان . وينبغى تقسيم هذا الجزء الى أربعة مناطق تبعاً لاختلاف طبيعة أرضه وذلك بالكيفية الآتية :

(١) تفضل حضرة صاحب السمو الامير الجليل عمر طوسون بالقاء هذه المحاضرة فى دار جمعية الاسعاف بالاسكندرية عن صحارى مصر ووسائل استغلالها . وقد سبق لسموه ان القاها فى المجمع العلمى بالقاهرة باللغة الفرنسية ولاهية المحاضرة نشر فيما يلى ترجمتها كما تلقيناها من دائرة سموه

المنطقة الأولى — الأرض الممتدة في شمال التربة النوبارية وفي غربها إلى التلال التي عند اكنجى مريوط في هذه الجهة الغربية وهذه الأرض يمكن ريها بواسطة التربة النوبارية اذا مدت امتداداً كافياً . الا أنه لا يمكن ريها الا بالآلات الرافعة بسبب ارتفاعها وترتبتها صالحة كثيراً لزراع الحبوب وأيضاً لغرس أشجار الفاكهة . وتقدر مساحتها : ٨٠٠٠٠٠ فدان

المنطقة الثانية — هي الأرض التي تبتدىء من الحد الغربي للمنطقة السالفة المذكور . ويتكون منها لسان عرضه زهاء ١٥ كيلو مترا . وهذا اللسان يمتد على طول البحر إلى حدود مصر الغربية وبما أن امتداد الساحل من الاسكندرية إلى السلوم يبلغ ٥٠٠ كيلو متر تقريباً فيكون اذن مسطح ذلك اللسان ٧٥٠٠ كيلو متر مربع تقريباً أى ١٧٨٥٠٠٠ فدان

والجزء الممتد من هذا اللسان مباشرة على شاطئ البحر في الاستطاعة زرعه شعيراً على مياه الأمطار في فصل الشتاء . ولكون هذه الأمطار تنزل في العادة على الساحل ولا تبعد عنه كثيراً فن غير الممكن البت في امكان سقى كل هذا اللسان البالغ عرضه ١٥ كيلو مترا بواسطة مياه الأمطار سنويا . على أنه من الأمور المقطوع بها استئزال الأجزاء غير الصالحة للزراعة من هذا الجزء . ولكي يكون التقدير دون الحقيقة لا أكثر منها نرى أن في الاستطاعة القول بان المساحة الممكن زرعها بهذه الوسيلة تبلغ ٥٠٠ ألف فدان وأن الذي يمكن زرعه سنويا جزء صغير . وذلك بسبب فقر الأهالي في هذه المنطقة وقلة عددهم الذي لا يكاد يبلغ ٤٠ ألف نسمة

وعلى كل حال لا توجد وسيلة أخرى لرى ما يزرع في هذه المنطقة سوى ماء الأمطار . أما الأراضي المجاورة للصحاريج الرومانية القديمة فهذه تسقى بماء تلك الصحاريج ولا يتأتى ذلك الا اذا أزيلت الأتربة عنها وملئت بالماء في السنين التي يكثر فيها تهطل الأمطار . وعدد هذه الصحاريج يتجاوز الألفين وجميعها واقع في هذه المنطقة وفي جنوبها

ويسع أكبرها ٥٠٠ ر ٤ متر مكعب من الماء . ومن واجب الحكومة أن توجه إليها عنايتها فتطهرها وترممها بدون إبطاء إذ أن هذه هي الوسيلة الوحيدة لحياء هذه المنطقة وتمييرها ومتى تم إصلاح هذه الصحارى ويج وملئت بمياه الأمطار فى السنين التى يكثُر فيها نزولها لا يستهلك الأهالى النازلون فى تلك الربوع الآن كميات المياه التى تخزن فيها فى عام واحد لأن عددهم فى هذه الأيام أقل منه فى السنين الماضية . فالبدء فى إصلاحها منذ الآن يعد من أجل النعم وأعظم الحسنات لأنه اذا جاءت سنة مطرها غزير يبقى فى تلك الصحارى ميج ماء للسنة التى تليها واذا توالى السنين الممطرة فان الأهالى يتخذون حولها مقراً ثابتاً يقطنون فيه ولا يرحلون عنها ويستعملون جانباً من هذا الماء فى فلاحه مزارع صغيرة واذا اتسع نطاق الزراعة بهذه الأسباب زادت الرطوبة ونشأ عن زيادتها تساقط الأمطار بكميات أوفر منها فى هذه الأيام وبذلك ترجع الحالة فى هذه الصحارى المقفرة الآن الى ما كانت عليه فى غابر الأزمان من الخصب والعمران

المنطقة الثالثة — يدخل فى هذه المنطقة الواحات كلها وهى وان كانت منفصلة عن بعضها بصحراوات شاسعة مترامية الأطراف إلا أنه ينبغى اعتبارها شيئاً واحداً نظراً لاتفاقها فى وضعها ومعدن أرضها والواحات كما لا يخفى بقاع خصبة مأهولة فى قلب صحراء لوبية وهى تشبه جزراً فى وسط أوقيانوس من الرمل اذ هى منعزلة عن ديار مصر المأهولة بصحارى مقفرة قاحلة جففتها وهيج الشمس وأشعتها المضطربة .

وتقع كافة الواحات فى منخفضات من الأرض . وهذا الامر هو الذى صيرها صالحة للسكنى والفلاحة لان منسوب سطح تربتها المنحط عما حوله من الاراضى بنحو ٢٠٠ أو ٣٠٠ متر جعلها قريبة من الطبقة المائية التى تحت الارض وسهل توصيل الماء إلى سطحها من أغوارها القريبة وعيونها المنبجسة . وقد تتجاوز أغوارها مع هذا الانخفاض ١٠٠ متر وبذا يستطيع المرء أن يدرك السر الذى من أجله لا يمكن وجود هذه الواحات الا فى المنخفضات .

ولقد كان زاسخاً فى الأذهان ان هذه الطبقة المائية التى تحت الارض من نوال النيل

ورشحه لكن الدكتور (بول) مدير مساحة الصحراء العام أبان بطريقة علمية خطل هذه الفكرة . لانه وجد ان المناسيب التي أخذها من مختلف الينابيع في صحراء لوبية تزيد في الارتفاع عن مناسيب النقط المقابلة لها في النيل والواقعة معها على درجة عرض واحدة . ومن ذلك استنتج ان ماء هذه الطبقة لا بد أن يكون آتيا من اتجاه جنوبي غربي .

ولنضرب لك مثلاً آخر ذلك أن قرية البويطي التابعة للواحات البحرية قائمة على ارتفاع ١١٣ متراً فوق سطح البحر ومع هذا ينبع فيها ماء الطبقة الارضية . في حين أنه عند المنية الواقعة على خط عرض هذه القرية لم تبلغ نهايته فيضان النيل في عام ١٩٢٩ أكثر من ٤٠ متراً فوق سطح البحر . واذن يرى أنه من المستحيل أن تكون الطبقة المائية التي في الواحات آتية من النيل رأساً .

وينبغي قسمة الواحات إلى قسمين — مأهولة وغير مأهولة . وهذه الأخيرة وان كانت الآن خالية من السكان الا أنها كانت قديماً مأهولة والاطلال الباقية بها والينابيع المهجورة كلاهما دليل ساطع على صحة هذه النظرية . ويبدو ان السبب في اخلائها نقص السكان فيها ونزوح من بقي منهم إلى المواضع الاكثر خصبا وسهولة اتصال بباقي القطر واليك الواحات المأهولة مرتبة بحسب أهميتها : —

الواحات	مساحتها المزروعة	مساحتها القابلة للزراعة
الداخلية	٢٥٥٠٠ فدان	٢٥٠٠٠ فدان
الخارجية	٤٣٥٠ »	٢٠٠٠٠ »
البحرية	١٠٠٠ »	١٠٠٠٠ »
سيوه	١٠٠٠ »	١٠٠٠٠ »
الفرافره	١٥٠ »	١٠٠٠ »
	٣٢٠٠٠ فدان	٦٦٠٠٠ فدان

ومن الجائز أن يكون في حكم المستطاع زيادة المسطحات القابلة للزراعة المبينة امام

كل واحة الا انه يجب أيضا ملاحظة أن المياه التي تحت سطح الأرض يتعذر علينا الاحاطة بمقاديرها ونوعها ، ولهذا السبب لا يتيسر للمرء أن يزيد هذه الارقام ويكون مع هذه الزيادة محتاطا في التقدير

والواحات غير المأهولة في عصرنا هذا هي سترة والعرج والدالة والبحرين وأبو منقار وفي كل واحدة من هذه الواحات يمكن بسهولة زراعة ٢٠٠٠ فدان وفي ذلك يكون ما يزرع من هذه الواحات ١٠٠٠٠ فدان . و يضمه الى المساحة المأهولة يكون المجموع ١٠٨ آلاف فدان وأيضا في وادي النطرون يمكن غرس عدد وفير من النخيل على الجفاف في مساحات واسعة بالطريقة المتبعة في أبي قير وأدكو ورشيد أما ما يوجد من النطرون في هذه المنطقة فنكتفي بالتنويه به هنا للفت الانتظار إليه .

المنطقة الرابعة — لقد سبق القول ان مجموع مساحة صحراء لوبية الواقعة في أرض مصر يبلغ ٦٦٣٣٠٠ كيلومتر مربع أو ١٥٧٨٩٤٠٠٠ فدان . ويجب علينا أن نستنزل من هذا المقدار الأجزاء المزروعة والقابلة للزراعة في المناطق السالف ذكرها وهي : —

المنطقة الأولى ٨٠٠٠٠ فدان والمنطقة الثانية ٥٠٠٠٠٠ فدان والمنطقة الثالثة ١٠٨٠٠٠ فدان

فيكون مجموع ذلك ٦٨٨٠٠٠ فدان

وإذا قدرنا ٧٠٠٠٠٠ فدان بصرف النظر عن الكسور واستنزلنا هذه المساحة من مساحة صحراء لوبية الواقع فيها هذه الأفدنة كان الباقي ١٥٧٢٠٦٠٠٠ فدان . وهذا المسطح الهائل مقضى عليه قضاء مبرما أن يظل عقيما طالما كانت حالته الجوية باقية على ما هي عليه نعى ما دام المطر منقطعاً عنه . لأنه بسبب ارتفاعه وعدم استواء أرضه لا يمكن الاستفادة من أرضه بدون معاونة الغيث الذي ترتب على عدم نزوله هذا الجذب . ومع ذلك فان الحكومة آخذة الآن في درس مشروع خطير وهام جداً وهذا المشروع تنجم عنه فوائد جمة للقطر بأجمعه ومنافع عظيمة لجزء من تلك الاصقاع

المترامية الأطراف . ونعني بهذا المشروع (مشروع منخفض القطارة) . واننا لا ندعى الأحاطة بوصف هذا المشروع الذي قام بوصفه وصفاً متقناً محكماً عالمان فاضلان أكثر منا دراية به واخصاء فيه وهما صاحب السعادة النابتة حسين سرى بك وكيل وزارة الأشغال العمومية والدكتور الفاضل مستر بول المدير العام لمصلحة مساحة الصحراء وهو أول من فكر في هذا المشروع وأبرزه الى حيز الوجود . فاقدمنا بعدها على شرحه لا يكون الا من قبيل الاعتداد بالنفس والادعاء بغير حق الذي نبرأ بنفسنا عنه ولذلك لا ينبغي لنا أكثر من التكلم عنه اجمالاً فنقول :

هذا المنخفض عبارة عن وهاد واسعة شاسعة في صحراء لوبية سطحها يساوي منسوب سطح البحر ويبلغ ١٩٥٠٠ كيلو متر مربع أى ٤٦٤١٠٠٠ فدان . وأحط موضع فيه منسوبه ١٣٤ متراً تحت سطح البحر . وهذا الموضع المنحط هو أسفل نقطة في سائر أراضي قارة أفريقيا على ما يظهر .

والمشروع المذكور يقصد به توصيل مياه البحر الى هذا المنخفض بواسطة حفر ترعة طولها ٦٦ كيلومتراً بحيث يكون ٢٠ كيلومتر منها قناة مكشوفة والستة والأربعون كيلومتراً الباقية نفقاً على أن يكون الماء في هذه الترعة أو البحيرة المترامية الأطراف على منسوب ٥٠ متراً تحت سطح البحر حتى يمكن استخدام الفرق في المنسوب في إدارة الدوالب الذي سيولد القوة الكهربية المطاوعة للقطر .

وعند ما يصل الماء الى المنسوب المذكور يكون مسطح البحيرة ٥٠٠ ر ١٣ كيلو متر مربع أو ٢١٣٠٠٠٠ ر فدان

وفوق ما سيجهنيه القطر من هذه القوة المحركة فان تلك الأصقاع المقفرة تكتسب الفوائد الآتية :

١ - طروء تغيير في حالة الجو بسبب وجود هذه الطبقة المائية الهائلة التي سيكون من مستلزماتها تزايد الأمطار في القسم الواقع بين هذه البحيرة والبحر وفي المنطقة التي تكتنف البحيرة . والفائدة من ذلك معروفة مقطوع بها .

٢ - ارتفاع الطبقة المائية في المنطقة الواقعة جنوب البحيرة فتكون النتيجة اقتراب هذه الطبقة من سطح الأرض فيصير في حيز الامكان استخدامها في الجهات المنخفضة التي يسهل استخدامها فيها .

هذا هو مجمل هذا المشروع الجسم وهذه هي الفوائد والمنافع التي تجني من ورائه **الخلاصة** - وينتج مما تقدم أن القسم الذي يمكن الاستفادة منه من مساحة صحراء لوبية هو جزء ضئيل من هذه الصحراء الشاسعة المترامية الأطراف حتى أن هذا الجزء الصغير نفسه مقضى على القسم الأكبر منه أن يظل قاحلا غير مشمر ذلك لعدم وجود الوسائل المؤدية إلى استثماره ووسائل استثماره غير قاصرة على الحصول على الأرض والماء ، بل لا بد أيضاً من اليد العاملة . ولرب سائل يسأل . وأين توجد هذه اليد والجواب على ذلك أنه ورد في الاحصاء الأخير الذي عمل في سنة ١٩٢٧ أنه يوجد في المنطقة الأولى والثانية المزرعتين والبالغ مسطحهما ٥٨٠ ألف فدان ٣٨٨٣٨ نسمة ومن المحقق أن ثمانين ألف فدان التي في المنطقة الأولى من هاتين المنطقتين هي في حالة تستدعى القيام بأعمال للرى لايجاد الماء بها . غير أن الحكومة لا تستطيع مباشرة هذه الأعمال قبل أن تتأكد من الحصول على اليد العاملة لفلاحتها . وفي منطقة الواحات الثالثة حيث يوجد الماء والأرض لا يزرع الأهالي الذين بها الآن سوى ما يستطيعون فلاحته . لأنهم لو كانوا يستطيعون زراعة مساحة أوسع من المساحة المزروعة لما تأخروا عن ذلك لأنه ليس أمامهم ما يعوقهم . وعلى هذا لا بد من بقاء جميع هذه الأراضي بحالتها الراهنة إلى أن يزدحم وادى النيل بسكانه لدرجة تدعو الزائدين فيه من السكان الى الرحيل واتخاذ مقر لهم في تلك النواحي لأنه من غير المنتظر أن يبارح هؤلاء السكان من أنفسهم جهاتهم طالما وجدوا فيها نعمة العيش أو يخاطروا بالذهاب إلى نواح أخرى وبما أنه لم يزل يوجد إلى الآن في وادى النيل كثير من المراكز به من السكان عدد أقل مما يجب أن يكون فلا بد من مرور زمن قبل أن تعبر هذه الأراضي .

الاعمال التي يجب البرء بها - غير أن هذا ليس معناه أنه يجب على الحكومة أن تظل مكتوفة الايدي لا تبدى حراكا في الوقت الحاضر بل عليها أن تبدأ باعمال تحضيرية يتعين القيام بها منذ الآن لكي تحدث تحسیناً من الوحات الاجتماعية والسادية والصحية في حالة أهالی تلك الارزاء الذين اعتادوا القعود . لأنه لا ينبغي فقط الاعتماد على المهاجرة المزمع حدوثها مع توالى الأيام والتي لن يكون حدوثها في القريب العاجل كما ذكرنا ذلك قبلا بل من المحتم الذي لا مفر منه الدأب على عمل ما فيه راحة أهالی تلك النواحي ورفاهيتهم واتخاذ التدابير اللازمة لتقوية اجسامهم وانماء عددهم كما هو الحاصل عند أهل وطنهم سكان وادی النيل وليس لدينا هنا وسيلة خير من ان نعرض أول احصاء عمل في مصر عام ١٨٨٢ واخر احصاء عمل فيها عام ١٩٢٧ وان تقارن بين الواحات وباقي القطر فيهما .

واليك ما انتجته هذه المقارنة :

النسبة	الزيادة	عام ١٩٢٧	عام ١٨٨٢	
١٠٨ في المائة	٧٣٩١٨٤٦٣	١٤١٩٧٨٦٤	٦٨٠٦٣٨١	مصر
» ١٠	١٦٦٩٦	١٦٨٠٩	١٥٢٩٣	الداخلية
» ٣٩	٢٤٢١	٨٥٨٧	٦١٦٦	الخارجية
» ٨	٤٤١	٦٣٢٣	٥٨٨٢	البحرية والقراقرز
» ١٣	٤٤٩	٣٧٩٥	٣٣٤٦	
المتوسط ١٦٪	٥٠٠٧	٣٥٥١٤	٣٠٦٨٧	المجموع

وإذا قارنا النسبة المئوية للزيادة التي نشأت في عدد السكان في الواحات في المدة الواقعة بين احصاء عام ١٨٨٢ واحصاء عام ١٩٢٧ بنسبة زيادة باقي القطر نرى فرقا جسيما . والسبب في ذلك جلي ظاهر لا يحتاج إلى بحث وعناء . ذلك ان طريقة معيشة

أهالى الواحات تختلف اختلافاً بيناً عن معيشة سكان وادى النيل . اذ بينما سكان هذا الوادى يرتعون فى مجبوحه من العيش ومتوافر لديهم الشروط الصحية التى وان كانت لم تبلغ بعد درجة الكمال الا انها لا يمكن مقارنتها بالاحوال التى بالواحات نرى أولئك يعيشون فى فقر مدقع وأحوال صحية يرثى لها . ومما يزيد سوء هذه الاحوال توطن الملايا هناك فى أشهر الصيف من كل سنة . واذا أضفنا إلى ذلك سوء التغذية الذى يزيد وطأة هذا المرض ويجعل له فى الاجسام مرعى خصيباً أمكننا أن ندرك بسرعة السبب الذى من أجله لا ينمو عدد سكان الواحات بالقدر الذى ينمو به سكان وادى النيل وفهمنا السر فى هذا الفرق الجسيم بينهما فى نسبة الزيادة المثوية ولماذا لا يستطيع أهالى هذه الواحات الضعاف البنية أن يأتوا بمقدار من العمل يضارع ما يأتى به سائر المصريين حتى يمكنهم التمتع بالثروة والرفاهية التى يتمتع بها هؤلاء .

وينحصر اذن واجب الحكومة نحو هؤلاء السكان فى درء ضررين هما الامراض

والفقر .

أما الضرر الأول وهو الامراض فهذا ليس فى وسعنا الخوض فى معالجته خصوصاً بعد ما فكرت الحكومة فى هذا الامر وأرسلت عدة بعثات طبية بقصد فحص الامراض وايجاد الوسائل اللازمة لمقاومتها . ولذا ندع الكلام فى شأنه لمن هم أكثر خبرة منا فى هذا الامر ليبينوا ما هى التدابير المؤدية إلى درئه .

وأما الفقر وهو الفرع الذى عزمنا أن نأخذ على عاتقنا الكلام فيه فنقول أن اميال الحكومة واستعدادها لتلافيه حسنة جداً . غير أنها مع الأسف لم تفعل إلى الآن شيئاً من شأنه حل هذا الاشكال بطريقة عملية . والذى قامت به إلى الآن لا يتعدى إرسال لجان وموظفين اخصائيين فى مختلف الشؤوت ابتغاء دراسة الزراعة وغرس أشجار الفاكهة أو ادخال أشياء مفيدة مثل تربية النحل ودودة القز وحفظ الفاكهة وغير ذلك . وكل هذا مفيد لا بأس به غير أنه لا يزيد عن كونه نفقات ومشتقات مقضى عليها بأن تظل عقيمة لا يستفيد منها سكان تلك النواحي فائدة طالما بقيت طرق مواصلاتها مع بقية القطر على ما هى عليه الآن بدون أن تدخل عليها تحسينات . وهذه

حالة ينطبق عليها تماما المثل الفرنسي الذى يقول فى وصف من يعمل عملا غير مجد انه
يبتدئه من حيث يجب أن ينتهى منه . وهذا المثل هو قولهم فلان يضع الحراث
أمام الثيران .

أما ما كان يلزم عمله قبل كل شىء فهو إيجاد طرق للمواصلات السريعة ممهدة
لانصال الواحات بباقي القطر . ففى وجدت هذه الطرق دب العمران فيها ونما من تلقاء
نفسه . أما فى أيامنا هذه حيث المواصلات صعبة فتستغرق نفقات النقل معظم ثمن
الحاصلات فلا يبقى منه الا الشىء الزهيد التافه وفوق هذا فان جميع الحاجات تجلب
لها بأثمان باهظة لما يتطلبه هذا النقل نفسه من النفقات . وما فائدة استخراج الذهب
وهو آمن معدن فى العالم من ناحية من النواحي اذا كانت نفقات نقل هذا الذهب
تستغرق معظم ثمنه .

ولقد عاينا عند زيارتنا للواحات البحرية أن البرتقال والليمون الحلو اللذان ينتجان
منها والذين يفوقان فى جودتهما برتقال وادى النيل وليونه يباعان هناك كل ١٠ و ١٢
قرش وذلك مدة أقامتنا . وفى يوم سفرنا اشتراهما رجال حاشيتنا كل ٢٠ و ٢٥ قرش .
وبهذا المثال الصغير تظهر لك الحالة الاقتصادية الحزينة التى يكابد مرارتها سكانها التعساء
ويدل على فائدة المواصلات من جهة أخرى ما بيناه من نسبة زيادة الأهالى المؤوية
التي حدثت فى المدة الواقعة بين احصاء عام ١٨٨٢ وأحصاء عام ١٩٢٧ . فقد حصلنا
من ذلك على النتيجة الآتية المرتبة بحسب الاهمية :—

(١) الخارجة ٣٩ فى المائة — (٢) سيوه ١٣ فى المائة — (٣) الداخلة ١٠

فى المائة — (٤) البحرية والفرافرة ٨ فى المائة :—

فهذه النسب دليل واضح على النتيجة الحسنة التى يمكن الحصول عليها من وجود
طرق حسنة للمواصلات . فالخارجة انما كانت فى مقدمة الواحات الاخرى ومتفوقة عليها
كثيرا من هذه الناحية لاتصالها بوادى النيل بسكة حديدية . وسيوه تليها فى التقدم
مع فرق لا يستهان به لان طرق مواصلاتها أصلح من طرق الواحات الباقية . ويأتى

بعد ذلك في الترتيب الواحطان الاخيرتان لأن موصلاتهما من أسوأ المواصلات .
ولرب معترض يقول أن سكان الواحات الأخرى يمكن أن يكونوا قد زادوا بنسبة
سكان الخارجة ولكنهم هجروا ديارهم ورحلوا . فجوابنا انه اذا رحل سكان ناحية عنها
للبحث عن العيش في مواضع أخرى فهذا لا يدل الا على الحالة الاقتصادية التعمسة
السائدة في تلك الناحية واذا كان في استطاعة طريق موصلة حسن كالذى في الخارجة
أن يحجزهم في بلدهم فذلك دليل ساطع على أنهم يستطيعون أن يجدوا فيه العيش
أطيب من بلد سواء وبقائهم فيه ينشرون العمران والرفاهية في ربوعه .

ومما سبق أيضا يحرى أن أول شىء يجب على الحكومة مباشرة هو انشاء طريق
حسنة للمواصلات مع الواحات . وينبغى على ما نرى أن تكون هذه الطرق ممهدة
صالحة لسير السيارات وهذه الوسيلة أحسن الوسائل من الوجهة العلمية والاقتصادية .
ومتى تم انشاء هذه الطرق يبيع الاهالى حاصلاتهم بأثمان تربو على الاثمان التى تباع
بها الآن ويشترى حاجاتهم بأثمان أرخص من الاثمان الحالية وعندئذ يكون الفرق
في هاتين العمليتين عملية البيع وعملية الشراء أكثر من الفرق الذى يحصلون عليه في
الوقت الحاضر . فيستعملون ذلك الفرق الذى هو بمثابة ارباح لهم في تحسين أغذيتهم
وملابسهم وتقوية اجسامهم التى انهكها في أيامنا هذه الحرمان وقلة الغذاء وبهذا
يستطيعون أن يقوموا بأشغال يربو قدرها على ما يقومون به الآن . ولا يخفى ما فى ذلك
أيضا من الفائدة لهم . ومتى تقوت تلك الاجسام يتيسر لها أن تقاوم الأمراض بشدة
ذلك الامر الذى لا يستطيعه الآن وهى على ما هى عليه من الهزال . فلا ينبغى
للحكومة أن تفكر فى الاعمال التى تبشرها اليوم الا بعد انشاء طرق المواصلات هذه
فانها فضلا عما فيها من المنافع التى ابناها سيكون من منافعها تسهيل الهجرة الى تلك
الاصقاع فى مستقبل الايام

الواحات فى المصوّر القابرة - لا يرتاب أحد فى ان الواحات كانت فى قديم
الزمان أعمر مما هى عليه الآن . وليس أدل على ذلك أكثر من الأراضي البور والعيون

المهجورة التي نشاهدها في أيامنا هذه وعمرانها القديم كان آتياً من كثرة عدد الاهالي الذين كانوا قاطنين بها اذ كان عددهم في تلك الازمان يربو على عددهم في الوقت الحاضر . والفضل في ذلك يرجع إلى مصر التي كانت في تلك الاحقاب مستبحرة العمران ويلوح لنا أن هذا العمران دام زمناً طويلاً مع أخذه في التقهقر شيئاً فشيئاً حتى عهد حكم العرب لاننا اذا أخذنا بأقوال المؤلفين من العرب نجد ان ايرادات الواحات التي دونوها في مؤلفاتهم تزيد عن ايراداتها الآن واليك ما ذكره : —

قال ابن الجيعان وهو من أهل القرن الثامن الهجري الموافق للقرن الرابع عشر الميلادي في كتابه (التحفة السنية) بالصفحة رقم ١٣٨ :

« سنترية » أي سيوه — بالوجه الغربي من ثغر الاسكندرية عبرتها ٥٠٠٠ دينار اه وهذا المبلغ يساوي الآن ثلاثة آلاف جنيه .

وايرادها في أيامنا الحالية ثمانمائة جنيه فقط ومع هذا فهو ايراد اسمي لان الحكومة كثيراً ما تتنازل عنه لعدم قدرة سكانها على دفعه لما هم فيه من الفقر المدقع

ونقل المقرئ في خطه ج ١ ص ٨٧ عن مياومات القاضي الفاضل في سنة ٥٨٥ هـ الموافقة لسنة ١١٨٩ م في عهد السلطان صلاح الدين الايوبي :

ان ايرادات الواحات الثلاث — الداخلة والخارجة والبحرية — خمسة وعشرون الف دينار (١٥٠٠٠ جنيه)

وقال ابن الجيعان في كتابه السابق ص ١٧٣ :

« واحات » — وعدتها خمسون ناحية عبرتها ٥٤٠٠٠٠ دينار (٣٢٤٠٠٠ جنيه مصري) كانت باسم الامير ملكشمر عبدالله الصفوي والآن للديوان الشريف المفرد السلطاني اه

أى أن ذلك كان في عهده في القرن الثامن الهجري وتراه هنا قد ذكر الايراد جملة واحدة للواحات الثلاث .

وقد وافقه ابن دتماق وهو من أهل القرن التاسع الهجري الموافق للقرن الخامس

عشر الميلادى فى كتابه (الانتصار لواسطة عقد الامصار) ج ٥ ص ١١ فى ذكر جملة هذا الايراد ثم فصله كما يأتى :

١ — الداخلة ٢٩٩٠٠٠ دينار ١٧٠٠٠٠ جنيه مصرى وهى الآن ١٢٠٠ جنيه

٢ — الخارجة ١٢٢٠٠٠ دينار ٧٢٠٠٠ جنيه وهى الآن ٥٠٠ جنيه

٣ — البحرية ١٣٢٠٠٠ دينار ٧٨٠٠٠ جنيه وهى الآن ٥٥٠ جنيه

وكانت تجارة معدن الشب ذات سوق رائجة فى هذه الواحات حتى أواسط عصر الاسلام

قال ابن ممتى وهو من أهل القرن السادس الهجرى الموافق للقرن الثانى عشر الميلادى فى كتابه (قوانين الدواوين) ص ٢٣ ما ملخصه :

« ان معدن الشب كان ينقله العرب من الواحات الداخلة والخارجة الى ساحل قوص وأخميم وسيوط ومن الواح البحرية الى البهنسا وكان الديوان محتكرا له . وكان ينقل من هذه الجهات بطريق النيل الى الاسكندرية عند ما يجرى الماء فى ترعتها أى فى فصل الفيضان دون غيرها من مدن السواحل كدمياط وتينيس فتأتى الاجانب لشراؤه والمقدار المبيع منه سنويا ١٢٢٠٠٠ قنطار (٥٤٠ طنًا) غير ان هذا المقدار كان على أى حال راجعا الى نشاط العمال . أما ثمن القنطار فكان بين أربعة دنانير (٢٤٠ قرشًا) وستة دنانير (٣٦٠ قرشًا) أو ٦٦٠ جنيهًا للطن الواحد »

وقد ورد الى مصر من الخارج فى العام الماضى ١٨٠٠ طن من الشب وبيع الطن بستة جنيهات ونصف .

ويبدو لنا أن الدين الاسلامى دخل الى الواحات منذ زمن غير بعيد اللهم الا واحة سيوة فان اسلام أهلها كان أسبق . فقد ذكر أبو عبيد البكرى وهو من أهل القرن الخامس الهجرى الموافق للقرن الحادى عشر الميلادى فى كتابه (المسالك والممالك) ص ١٤ وما يليها ان كل سكان واحة الفرافرة من الاقباط المسيحيين

وقال في موضع آخر من هذا الكتاب أن رجلا من أهل صفاقص يقال له محمد ابن سعيد الازدى وجد سكان واح البهنسا (البحرية) خليطا من العرب المسلمين والقبط المسيحيين ورآهم يوم عيد النصرى يحتفلون بتابوت يجرونه على عجله ويطوفون به في الطرق وكان في التابوت جثة يزعمون أنها جثة تلميذ من تلاميذ المسيح وكانوا يعتقدون أنهم بعمل هذا الموكب تحل عليهم السعادة الربانية ويستوجبون النعم الالهية وكانت تجر العجلة ثيران . والاما كن التي تتجنبها الثيران يعدونها نجسة .

وقال أبو صالح الارمنى في كتابه (الكنايس أو اخبار نواحي مصر) ص ١٨ ما ملخصه انه في عهد الحافظ لدين الله وهو ثامن الخلفاء الفاطميين وكانت خلافته من سنة ٥٢٤ هـ الى سنة ٥٤٤ هـ (١١٣٠ م — ١١٤٩ م) كانت واح البهنسا بها بيعة باسم القديس ماري جرجس وكانوا يستخرجون جثته من تابوته يوم عيد استشهاده ويجددون عليها كسوة اخرى ويطوفون بها في البلد جميعه بالشمع والصلبان والقراءة ثم يعاد الى البيعة بعد الاحتفال الى ان قال (دير الابرص في الواح)

وقال ابن دقاق في كتابه السابق ج ٥ ص ١٢ بقرية قلموف بالواحد الداخلة كنيسة للنصرى

ويستفاد مما سبق أن اقليم الواحات كان آخر جهة دخلها الدين الاسلامى من القطر المصرى لانه إلى القرن الخامس الهجرى الموافق للقرن الحادى عشر الميلادى كانت واحة الفرافرة وهى أبعد الواحات عن القطر لم تزل تدين بالنصرانية .

وإذا ذكرنا هذه البيانات فما ذلك الا لأنه من المستغرب أن يشاهد الانسان الان أهل هذه الواحات من أشد المسلمين تمسكا بدينهم حتى لا يوجد اليوم بواحة الفرافرة كلب واحد لانه يعد في أحد المذاهب الاسلامية نجسا كما لا يوجد بينهم شخص يدخن لان ذلك يعد عندهم اثما

النتيجة — ويستخلص مما سبق أن الواحات كانت أكثر عمرانا في الأزمان

السافة منها اليوم ويلزم لرجوع العمران والرفاهية إلى ربوعها أن يتوافر فيها شئنا
ضروريان لها الآن وهما : ١ — ازدياد عدد السكان ٢ — تحسين طرق المواصلات
والأمر الأول يصعب تنفيذه وينبغي تفويض تحقيقه للزمن . غير أنه يجب تشجيعه
من الحكومة بما تقوم به من الوسائل المهيئة له . ويستطيع المرء أن يقول أنه لا يتحقق
الا بتحقيق الأمر الثاني وأرقام الاحصائيات المختلفة من أعظم البراهين على ذلك

أما الأمر الثاني فهو الأهم وتنفيذه من واجبات الحكومة إذ لا جدال في أن وسائل
النقل التي تربط هذه الواحات بباقي القطر هي ذات الوسائل التي كانت مستخدمة من
عدة قرون أي من مدة ما كانت الواحات عامرة . أما التي كانت تربط القطر بالبلاد
الاجنبية فقد تغيرت إذ كان الانسان يلزمه قطع المسافة من مرسيليا الى الاسكندرية
شهر واليوم تكفيه اربعة أيام لقطعها بالبوخر ولا يحتاج الا الى بعض ساعات لقطعها بالطيارة
وإذا اعدت وسائل النقل السريع في المواصلات بيننا وبين الواحات وهي في
متناول أيدينا الآن كان في الامكان استيراد بعض الحاصلات التي تأتي من الخارج من
الواحات وهذا أمر لاشك في نفعه وفائدته لان الواحات جزء من مصر والحاصلات التي
تأتي منها لا تختلف في نوعها عن الحاصلات التي تأتينا من الخارج . والدليل المبين على
صحة ما ذكرنا من البرتقال والليمون الخلو اللذين تكلمنا عنهما سابقا والبلح الذي هو
أهم حاصلات هذه الواحات ولكنه مع هذا لا يزال البلح التونسي يزارحه لأن الطريق
أمامه بعيدة لوصوله إلينا دون الثاني

ولقد تلونا في عدد أول نوفمبر من سنة ١٩٣١ من مجلة العالمين نبذة عنوانها (وادي
النيجر وسكة حديد الصحراء) ووجدنا في هذه النبذة ما يؤيد آراءنا تأييداً تاماً ويحقق
المنافع التي يمكن ان تعود على النواحي المهجورة من طريق المواصلات الحسنة وهالك
ترجمة ماقرأناه :

ان انشاء السكة الحديدية في الطرف الشرقي لحدود الجزائر من ناحية الصحراء
سهل المواصلات بين ناحية توجورت جنوب بسكرة وواحات غرب اربير التي تستمد
الفلاحة م — ٣

الماء من طبقات مائية تحت الارض والتي تنتج أصنافاً عدة من البلح الفاخر (وهذه حالة واحاتنا تماماً) وكانت هذه الواحات قبل احتلالنا تدب في ربوعها عوامل الموت ببطء بسبب نضوب طبقات الماء الذي كان ينتفع به شيئاً فشيئاً ولقد نجم عن وجود السكة الحديدية تسهيل استحضار آلات صالحة لثقب الارض فأمكن الوصول الى طبقات مائية أبعد غوراً وحفر آبار جديدة . وكانت النتيجة أن أصبحت هذه الواحات تصدر مقداراً من البلح قدره تسعون ألف قنطار وهذه السمية تساوى من عشرين مليون الى خمسة وعشرين مليون فرنك وبذلك شبعت بطون شعب كانت خاوية وعمرت تلك الناحية وأخذ عدد السكان يزداد باطراد .

وهذه الجملة الأخيرة هي التي استوقفت نظري لأن هذه هي النتيجة التي لا بد منها من وراء مواصلات طريق حسنة. واننا لا نريد مع ذلك العمل لتنفيذ كل ما جاء في كل هذه التبذرة تماماً بل بالعكس نحذر الحكومة مما عسى أن يخالجها من الميل الى حفر آبار جديدة كما حصل في واحات الجزائر لأن هذه لها أحوال تختلف عن أحوال واحاتنا التي جهزها القدماء بطريقة عجيبة تنطبق على علم تجربة الماء ورفعها انطباقاً تاماً وزودوها بأعمال صناعية تستوقف النظر والذي يلزم عمله هو فقط تطهير الآبار القديمة ووضع أنابيب لها وعدم مباشرة أى عمل جديد الى أن تدعو الضرورة لذلك لأنه حدث من عدة سنين أنهم أخذوا يتلهون بثقب آبار جديدة في الداخلة التي هي أزهى واحاتنا واكبرها في أراض منسوبة إليها أكثر انخفاضاً من الأراضى التي بها الآبار القديمة فنتج عن ذلك ان الآبار الجديدة نبع منها ماء كثير بينما انخفض منسوب ماء الآبار القديمة فنضبت وجفت الزراعة التي كانت تسقى بها

وإذا عرفنا ان الآبار القديمة كانت تقوم بحاجة شعب يزيد عدده كثيراً عن الشعب القاطن بها الان سهل علينا التريث الى الوقت الذي يبلغ فيه عدد الاهالى الحاليين عددهم في الزمن القديم وبعد ذلك نبحث عن اسلم الطرق لحفر آبار أخرى

واننا قبل أن نختتم هذه المحاضرة نكرر القول ونعيده بان على الحكومة أن توجه كل انظارها الى انشاء طرق للمواصلات صالحة تتفق مع وسائل النقل الحديث السريعة التي أوصلنا اليها العلم والصناعة . ومضى تم ذلك ترجع الواحات من نفسها الى ما كانت عليه من العمران والرفاهية في الزمن الماضي وتصبح أهلة بسكان ينعمون برغد العيش ورفاهية الحياة .
